

## دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآفاق تصوره للفترة 2005-2011

*An analytical study of the reality of foreign investment in Algeria and  
the prospects for its development For the period 2005-2011*

أ. محمد بركة  
جامعة قاصدي مرباح بورقلة

أ.د. الداوي الشيخ \*  
جامعة الجزائر 3

[p.daouicheikh@gmail.com](mailto:p.daouicheikh@gmail.com)

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المؤشرات الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر والتي لم ترق إلى مستوى الطموحات، حيث كانت بعيدة كل البعد عما هو متوقع، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى أن قرار المستثمر الأجنبي لا يرتبط فقط على بحجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له، وإنما يرتبط بالدرجة الأولى بمدى توفر المناخ الاستثماري الملائم. وتشكل الجزائر منطقة جذب طبيعية أيضا للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بفضل مزاياها الطبيعية والإستراتيجية، وتنوع ثرواتها الطبيعية الهائلة وإمكاناتها السياحية الضخمة مكنت الجزائر بعض الشيء من انجاز عدد لا يستهان به من الهياكل التحتية غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد وغياب إرادة وطنية لم يكن كافيا للوصول إلى مناخ استثماري واقتصادي فعال مما جعل لجزائر تتخبط في مشاكل كان من الممكن تجاوزها وأصبحت بمثابة حجرة عثر أمام استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وهذا بسبب انتشار الفساد والبيروقراطية وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

**الكلمات الدالة:** الاستثمار الأجنبي، المناخ الاستثماري، الحوافز جذب الاستثمار، الإطار القانوني

### Abstract

This study identifies the insufficiency of FDI recorded in Algeria to achieve the ambitions of an economy open to investment. The indicators of attractiveness of foreign investment are below expectations of an economy still full of opportunities and exemptions. Thus the observed volume of FDI is not even up to the threshold of the advantages offered by the Algerian economy. One wonders about the decision to invest is not limited to the policies alone of the advantages and exemptions that the foreigner obtains in Algeria, but essentially to the favorable business climate.

Algeria promises to be a country conducive to attractiveness for investment because of its resources and strategic advantages which are infused by its location in North Africa and the diversity of its natural and tourist resources. Like the immense infrastructural achievements which have been expected so far, the fact remains that the inadequacy of economic policies, the management of its structures and the absence of a clear will to go further have failed to set in motion. a favorable, efficient and favorable climate for investment. Our observation still confirms the current state of a country which is still struggling to raise the challenge that awaits it and which remains enclaved to the attractiveness of foreign capital and even their know-how because of the bureaucracy and corruption which gives a vague and uncertain vision to the foreign investor.

**Keywords:** EDI, Investment environment, attractive investment advantages

## تمهيد:

يعرف العالم الثالث مشاكل متعددة في تنفيذ خطط التنمية واستغلال الموارد المتاحة لديه وفي رفع مستويات النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية أعلى، ومن المعروف أن المحرك الأساسي لهذه الأخيرة هو الاستثمار لما يلعبه من دور في خلق الثروة، ومن ثم زيادة معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة، ولذا نجد معظم دول العالم تسعى إلى جذب المستثمرين الأجانب وذلك من خلال توفير مناخ ملائم يستجيب لمتطلباتهم القانونية والاقتصادية والسياسية والأمنية، والجزائر كإحدى هذه الدول عملت جاهدة في العقدين الأخيرين على تطوير مناخها الاستثماري وفق ما يتماشى مع المتطلبات الدولية، ومن هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية؟

وقصد الإمام بالإشكالية الرئيسية قمنا بتجسيدها في أسئلة فرعية:

- ما هي محددات المناخ الاستثماري في الجزائر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- هل الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الجزائر كافٍ لجذب المستثمر الأجنبي حالياً؟

## فرضية البحث:

إن المستثمرين الأجانب يحجمون عن المغامرة بالاستثمار في الجزائر بشكل كافٍ لعدم ملاءمة البيئة الاستثمارية من الناحية الاقتصادية والأمنية والسياسية والتشريعية والبنى التحتية يتطلب منها إعادة النظر في منظومتها الاستثمارية.

ومن خلال مما سبق يمكننا بلورة هذا البحث في ثلاث نقاط أساسية:

1. الإطار المعرفي والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي.
2. المعايير الدولية والوطنية لتحفيز المستثمر.
3. دراسة تطبيقية لواقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

## المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار فرضية البحث ارتأينا انتهاج المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري ودراسة حالة بالنسبة للجزء التطبيقي الذي تناولنا

فيه دراسة تقييمية وتحليلية لحقيقة الاستثمار في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة مرتكزين في ذلك على تحليل العوامل المحددة للمناخ الاستثماري وإبراز أهم المحفزات والعراقيل وذلك استنادا والاستفادة من التجارب الدولية ونتائج الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية ذات العلاقة والصلة بالموضوع، وتضمنت أهم النتائج والتوصيات التي نرى بإمكانها زيادة تعبيد الطريق أكثر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

## الدراسات السابقة :

لقد تناولت الدراسات السابقة هذا الموضوع من زوايا مختلفة بغية الوصول إلى تفسير الأسباب التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن استغلال الفرص المتاحة في الجزائر بالرغم التحفيزات والضمانات والتنازلات المقدمة .

1. شريط كمال- 2012- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010): يهدف هذا المقال إلى تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة الدول ممن التدفقات الاستثمارية الواردة، وهذا من خلال نماذج من الدول العربية الجزائر، تونس والمغرب خلال السنوات الأخيرة.

2. ناجي بن حسين- 2010- دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، قامت بتحليل عوائق الاستثمار في الجزائر وارتأت بان المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي تواجه صعوبات أكثر من غيرها في إمكانية الحصول على الموارد التمويلية أو الخدمات العامة ولذلك فهي أكثر تعرضا لسوء مناخ الاستثمار وهو ما يعني وجوب عدم التركيز في إعداد إستراتيجيته.

3. زغيب شهرزاد- 2008- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق: مجلة الاقتصاد والعلوم الانسانية، العدد 04، الجزائر. تناولت هذه الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه ورفع من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها وخلصت للنتائج التالية:

- إعطاء حرية للمستثمر في إمكانية التملك والتنقل
- تقديم ضمانات ورؤية واضحة لتقديم اللوائح القانونية
- إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي خارج المحروقات
- تخفيض تكاليف الاستثمار لتحسين البني التحتية والمرافق الضرورية

- تقليص الأعباء الضريبية.

4. زغدار احمد-الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، 2004. لمواجهة المنافسة: وخلصت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- ضرورة تحسين المناخ الاستثماري بمجموع عناصره المختلفة وعدم التركيز فقط على الجانب التشريعي.

- إيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها والرفع من مستوى الخدمات.

- تعدد التحالفات الإستراتيجية بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي فرصة للرأسمال المحلي للاستفادة من قدرات الرأسمال الأجنبي، وهذا في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتعاضل تكلفة التكنولوجيا، بحيث لم يعد بإمكان المؤسسات المحلية الصمود أمام المنافسة الدولية الشرسة بدون الاعتماد على حلفاء يمتلكون الخبرات والإمكانيات التي تسمح للطرفين من تحقيق منافع مختلفة.

- ونلاحظ من خلال التدقيق في النتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة عدم قدرة الجزائر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل كافٍ بالرغم من التغيرات الحاصلة في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية... الخ.

## (I) - الإطار المعرفي للاستثمار الأجنبي:

تعددت التعاريف الخاصة به، والتي يمكننا أن نورد أهمها فيما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حتى يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة"<sup>1</sup>.

2- أن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي هو: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"<sup>2</sup>.

3- عرف أيضا على أنه "استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دولة أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي، أو الزيادة في رأس مال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر بها أمواله".

## I-1) - التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي:

ورد في هذا الصدد العديد من التعريفات:

انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي وما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة.

هذا التعريف يضع اعتبارا لحق الدولة في توجيه الاستثمارات، حتى وإن كان من التعريفات الأصلية للاستثمارات إلا أنه يضيف حق المستثمر في إعادة أرباحه في الاستثمار.

يفهم من عبارة استثمار عمل أو نزف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية أو في شكل قروض.

أما البعض الآخر فعرفه على أنه: إسهام غير الوطني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المضيفة بـمال وأعمال أو خبرة في مشروع محدد بقصد الحصول على عوائد مجزية وفق للقانون.

وهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: قيام مستثمر أجنبي بتحويل رأس المال سواء كان في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول، وكذا تحويل التقنية العالية في الإنتاج والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية إلى دولة أخرى غير دولته الأصلية، وذلك لغرض إنشاء مشروع طويل الأجل جديد أو المساهمة فيه، أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، سواء كان هذا المشروع في كلتا الحالتين صناعيا أو تجاريا أو خدميا، يملكه هذا المستثمر (عادة ما يكون شركة متعددة الجنسية) ملكية كلية أو جزئية، بشرط أن تكون حصته من إجمالي رأس مال المشروع لا تقل عن 10% ( في حالة الملكية الجزئية)، ومن ثم يكون لديه الحق أي المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع جزئيا وتمير القرارات التي تخدم أهدافه، أو أن تكون لديه القدرة على التحكم الكلي في كل عمليات المشروع عندما تكون ملكيته لهذا الأخير ملكية مطلقة<sup>3</sup>.

## I-2) - أهداف الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية.

تسعى الدول المضيفة إلى وضع إستراتيجيات ملائمة للاستفادة من المستثمر الأجنبي مقابل ما تقدمه من امتيازات نذكر أهمها<sup>4</sup>:

- الحوافز المالية، من أجل تحسين البنية التحتية للبلد، دعم سعر الصرف، وضوح السياسة المالية والنقدية.
- الإعفاءات الضريبية، التسهيلات المحاسبية في حساب الإهلاكات، تخفيض مساهمات الضمان الاجتماعي
- المنح الحكومية والضمانات القروض المدعمة.

## I-3) - الإطار القانوني لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

بعد توجه الجزائر لاقتصاد السوق أصبح لزاما عليها أن تعمل على تعديل وترقية قوانينها الاستثمارية بما يتماشى مع متطلبات الساحة الدولية.

وجاء قانون 1993 كانطلاقة في تهيئة المناخ للمستثمرين الخواص والوطنيين والأجانب وذلك بتقليص القيود التي كانت ضمن القوانين السابقة تلاه قانون جديد في شهر أوت 2001 والذي تميز بالعناصر التالية:-

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه الوزير الأول وتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجيات الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عملية الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع؛
- إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ويملك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لتلبية انشغالات المستثمرين؛
- إنشاء صندوق دعم الاستثمار لتمويل وتهيئة المناطق الصناعية بتوصيل المرافق الضرورية مثل الكهرباء والغاز والهاتف والطرق... الخ.

## I-4- أهم سمات مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري في الجزائر قد تقلصت من 120 يوما إلى حوالي 27 يوما فقط، وحددوا بدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية، وأن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية (موانئ، مطارات، وشبكة الطرقات)، وكذلك متعلق بالسياسة النقدية والمالية للبلد. كما بينوا أهمية المعاهدات، والاتفاقات الدولية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستثمار، والوضوح والاستقرار في الإطار التشريعي، وتنظيم المبادلات، والاقتصاد الموازي، وعقود العمل، والحد الأدنى للأجور.

وقد أشار الوزير الجزائري السابق للمساهمة وترقية الاستثمارات حميد تمار في المحاضرة التي ألقاها على هامش أشغال الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية اللوكسمبورغية التي عقدت ببروكسل بتاريخ 15 جوان 2006، أشار الوزير إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات، ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب، من بينها الحصول على العقارات الصناعية وتخفيض الضرائب على الفوائد، وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار.

كما اعترف بوجود عراقيل ونقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقلية مع عملية تحرير السوق، وغياب استراتيجيه إشرافية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي.

## II- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتقلبة والمعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما إن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عليه، حيث أصبحت غالبية الدول النامية تعاني من العجز بالوفاء بالتزاماتها.

وهكذا في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فان مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>5</sup>.

### (III) - شروط جذب المستثمر الأجنبي:

لابد للدولة المضيفة من توفير الظروف الملائمة لجذب المستثمر الأجنبي، حيث لا يمكن تدفق المستثمرين إلا بتوفير مناخ ملائم<sup>6</sup>. والذي يتمثل في:-

- تمتع الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.
- استقرار ووضوح القوانين المنظمة للاستثمار.
- توفر الشركاء المحليين.
- التحفيزات الجمركية والضريبية.
- إمكانية تحقيق الأرباح.
- سهولة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وسهولة التعامل مع الجهات ذات الصلة.
- سهولة التنقل والتصدير.
- استقرار العملة والأسعار بصفة عامة.

لأن هذه العناصر تدخل ضمن إستراتيجية المستثمرين الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى التي نذكر منها:

- حجم السوق ومعدل نموه وتوفر الموارد البشرية المؤهلة؛
- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال؛
- توفر نسيج من المؤسسات الناجحة... الخ.

### الجانب التطبيقي: دراسة تحليلية مقارنة لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تناولنا واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومقارنته بباقي الدول العربية وخاصتنا دول شمال إفريقيا التي تربطها قواسم مشتركة متعددة وذلك من خلال:

- دراسة حجم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- دراسة مختلف المؤشرات العالمية التي تقيس مدى قدرة الدولة المضيفة على توفير الشروط الملائمة.



**جدول رقم (01) : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال  
الفترة 1998-2010**

الوحدة : (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	معدل النمو %
1998	501	-
1999	507	1.19
2000	438	-13.6
2001	1196	173.05
2002	1065	-10.95
2003	634	-40.46
2004	882	39.11
2005	1081	22.56
2006	1795	66.04
2007	1665	-7.24
2008	2646	58.91
2009	2540	-4
2010	2050	-19.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من خلال إحصائيات الجدول 01 يتبين لنا ما يلي:

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ارتفعت سنة 1999 إلى 507 مليون دولار مقابل 501 مليون دولار سنة 1998، أي بمعدل نمو ضعيف بلغ 1.19%. وذلك بالنظر إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي كان يميز الفترة، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبياً سنة 2000 بـ 13.6% مقارنة مع سنة 1999، وفي سنة 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر بمعدل نمو بلغ 173.05% عن السنة السابقة (سنة 2000)، ويرجع ذلك إلى صدور الأمر (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب وتحسّن الوضع السياسي والأمني، إضافة إلى أنه خلال سنة 2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية؛

ثم انخفضت هذه التدفقات نسبياً سنة 2002 بـ 10.95% مقارنة بسنة 2001، وفي سنة 2003 واصلت هذه التدفقات الواردة انخفاضها بنسبة 40.46% مقارنة مع سنة 2002، لترتفع من جديد سنة 2004 بنسبة 39.11%.

و واصلت هذه التدفقات ارتفاعها سنتي 2005 و2006 لتبلغ ما قيمته 1.081 مليار دولار و1.795 مليار دولار على الترتيب مع السنوات الأخيرة، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2007 بـ 7.24% لتعاود الارتفاع سنة 2008 إلى ما قيمته 2.646 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 58.91%.

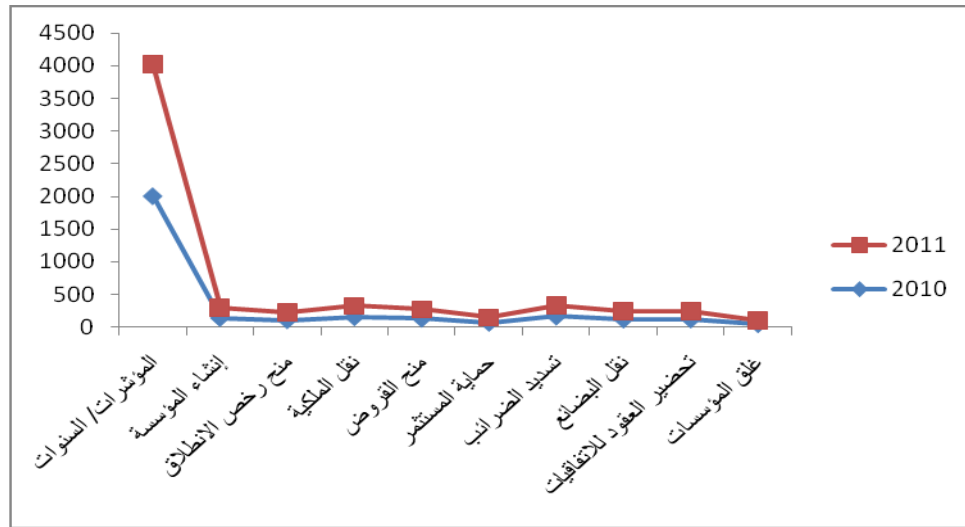
و ذلك لأن الجزائر وبسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر سنة 2008 بتداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أوت 2008 فيما يتعلق بمقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم انخفضت هذه التدفقات إلى ما قيمته 2.540 مليار دولار سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008.

و استمرت التدفقات الواردة إلى الجزائر في الانخفاض بما نسبته 19.2% وذلك سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009.

#### جدول رقم (02) : الترتيب العالمي للقيام بالأعمال

المؤشرات / السنوات	2010	2011	التغير
إنشاء المؤسسة	147	150	3+
منح رخص الانطلاق	111	113	2+
نقل الملكية	159	165	6+
منح القروض	135	138	3+
حماية المستثمر	73	74	1+
تسديد الضرائب	167	168	1+
نقل البضائع	122	124	2+
تحضير العقود للاتفاقيات	124	127	3+
غلق المؤسسات	51	51	0

المصدر : بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة 2011

**شكل رقم (01) : الترتيب الدولي للقيام بالأعمال**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 2- وبرنامج EXCEL إصدار 2007

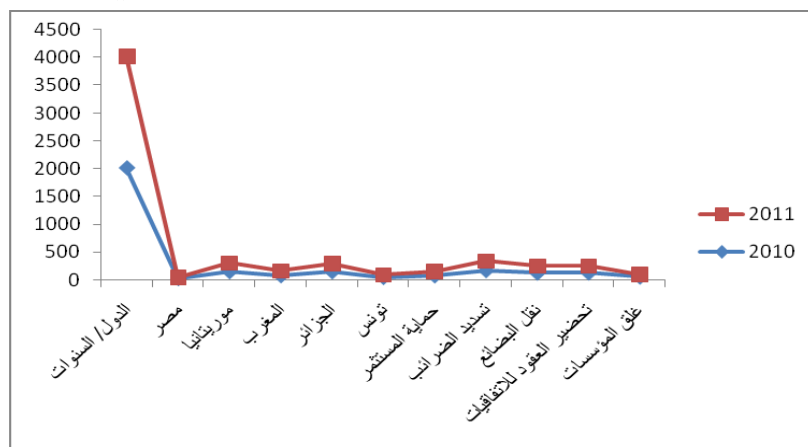
يوضح لنا الجدول رقم 02 ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العالمية للانطلاق الاستثمارات، ومن الملاحظ أن وضعية الجزائر بعيدة كل البعد عن الطموحات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فمن خلال قراءتنا للمؤشرات نلاحظ مراتب متأخرة سوء من حيث الإنشاء أو منح الرخص أو نقل الملكية أو منح القروض أو تسديد الضرائب ونقل وتحضير العقود باستثناء مؤشر الحماية حيث أخذت فيه المرتبة 73 و 74 على التوالي لسنة 2010-2011 وكذلك مؤشر الغلق الذي أخذت المرتبة 51 والذي يعد أحسن مؤشر مقارنة بالمؤشرات الأخرى وهذا يدل على العراقيل والبيروقراطية المتفشية في الإدارة.

**جدول رقم (03) : مؤشر ترتيب الدول العربية بالنسبة إلى بداية الأعمال**

الدول/ السنوات	2010	2011
مصر	23	18
موريتانيا	148	153
المغرب	76	82
الجزائر	147	150
تونس	45	46

المصدر: مؤشر ترتيب الدول العربية بالنسبة إلى بداية الأعمال

**شكل رقم (02) : مؤشر ترتيب الدول العربية بالنسبة إلى بداية الأعمال**



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم 03 وبرنامج EXCEL إصدار 2007

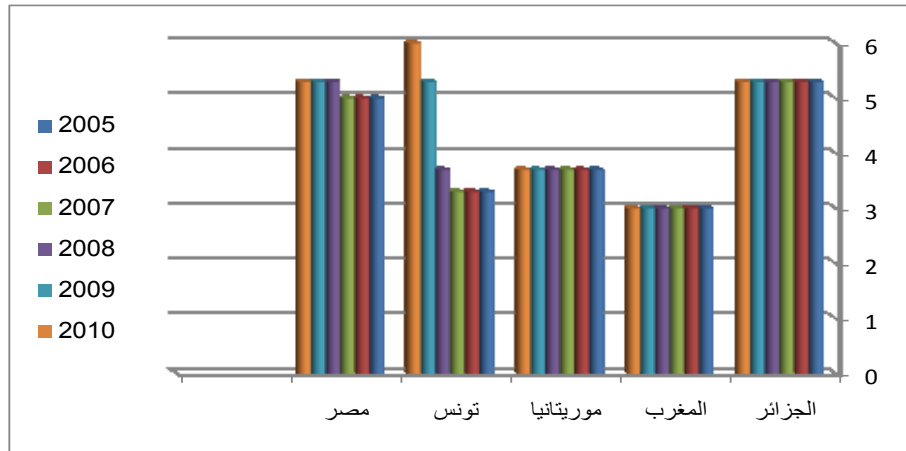
و من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن مؤشر الحماية جيد بالنسبة للجزائر من حيث توفير الحماية للمستثمر الأجنبي مقارنة بباقي الدول العربية، ويتضح من التنقيط مدى قدرة الجزائر على حماية المستثمر بحيث سجلت أعلى تنقيط مابين 2005 إلى 2010 مقارنة ببقية دول المنطقة ويرجع هذا إلى التجربة التي مرت بها الجزائر في العشرية السوداء والتي اكتسبت منها تجربة في كيفية توفير الحماية للأشخاص، والممتلكات العامة والخاصة.

**جدول رقم (04) : مؤشرات حماية المستثمر التنقيط**

الدول/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
موريتانيا	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7
المغرب	3	3	3	3	3	3
الجزائر	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
تونس	3.3	3.3	3.3	3.7	5.3	6
مصر	5	5	5	5.3	5.3	5.3

**المصدر: نفس المصدر**

### شكل رقم (03) : مؤشرات حماية المستثمر التنقيط من 10



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04 وبرنامج EXCEL إصدار 2007

يبين لنا الجدول رقم 04 مرتبة الجزائر 147 سنة 2010 و150 سنة 2011 ضمن التصنيف الدول المجاورة بالنسبة لمؤشر بداية الأعمال مدى تأخرها مقارنة بدول الجوار وهذا بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة إلا أن العراقيل الإدارية والذهنية السائدة وغياب ثقافة الاستثمار كانت وراء هذا التراجع.

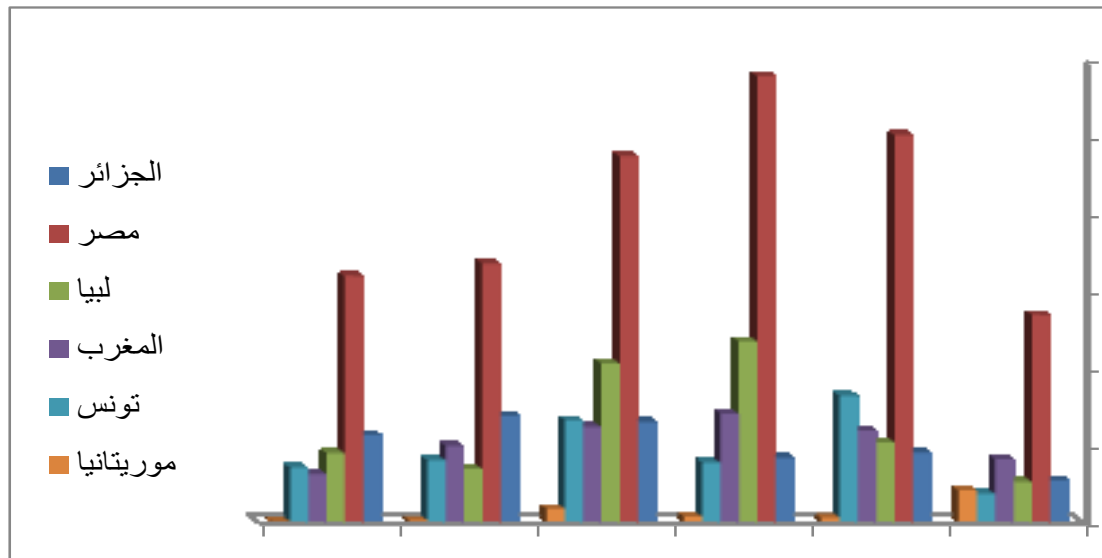
### جدول رقم (05) : يبين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

الوحدة: مليون دولار

البلدان/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	1081	1796	1662	2594	2761	2264
مصر	5376	10043	11578	9495	6712	6386
ليبيا	1038	2064	4689	4111	1371	1784
المغرب	1620	2366	2807	2466	1970	1241
تونس	723	3270	1532	2638	1595	1401
موريتانيا	814	106	138	338	38	14

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمارات

## شكل رقم (04) : يبين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 05 وبرنامج EXCEL إصدار 2007

و من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن الجزائر سجلت أعلى مبلغ للتدفقات الواردة سنة 2008 بنسبة 57% مقارنة بالسنة السابقة وهذا في خضم الأزمة المالية الدولية أين عرفت وتيرة الاستثمارات تراجعاً ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في السنة المالية 2009 ارتفاعاً طفيفاً حوالي 6% في نفس الوقت الذي سجل فيه تراجعاً في التدفقات الواردة على المستوى الدولي، ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17% وهو ما يدل التأثير المؤجل لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر، الذي يمكن إعطاؤه أولوية لكونها استثمارات مربوط بقطاع حساس وذات ربحية كبير وهو قطاع المحروقات.

## خلاصة:

يتضح مما سبق أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لم ترق بأي حال إلى مستوى الطموحات، المؤشرات الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة كل البعد عما هو متوقع، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يزخرها الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع إلى أن قرار المستثمر الأجنبي لا ينحصر فقط على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له، وإنما يرجع بالدرجة القصوى إلى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم.

تشكل الجزائر منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بفضل مزاياها الطبيعية والإستراتيجية، باعتبارها بوابة إفريقيا وتنوع ثرواتها الطبيعية الهائلة وإمكانات سياحية ضخمة مكنت

الجزائر بعض الشئ من انجاز عدد لا يستهان به من الهياكل التحتية غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد وغياب إرادة وطنية لم يكن كافيا للوصول إلى مناخ استثماري واقتصادي فعال مما جعل لجزائر تتخبط في مشاكل كان من الممكن تجاوزها وأصبحت بمثابة حجرة عثر أمام استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وهذا بسبب انتشار الفساد والبيروقراطية وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمر الأجنبي...

يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر إرادة وطنية تهدف إلى تهيئة البنية الاقتصادية والتشريعية المحفزة على استقطاب رؤوس الأموال وتحقيق ذلك من خلال :

- إعادة النظر في المنظومة التشريعية والاقتصادية المحفزة للاستثمار في البلد.
- توفر إرادة صادقة ونية للنهوض بالاقتصاد الوطني
- محاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية التي تنخر بكامل خلايا الاقتصاد الجزائري
- إعادة بناء سمعة جيدة للدولة يمكن تسويقها بسهولة
- استهداف بعض المستثمرين.

- <sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص20.
- <sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص251.
- <sup>3</sup> - بشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، ملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003/04/23/22 جامعة ورقلة، ص 18.
- <sup>4</sup> - بشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، ملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003/04/23/22 جامعة ورقلة، ص 18.
- <sup>5</sup> - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010، ص أ.
- <sup>6</sup> - منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2010.

## المراجع:

- 1- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010.
- 2- منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2010.
- 3- بشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، ملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 2003/04/23/22 جامعة ورقلة.
- 4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 5- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مصر، الدار الجامعية، 2004.
- 6- Dunning . J.H ,**explaining the international direct investment position of countries , to wards dynamic or development approach in welt wirts**, chametsarchiv,1981.
- 7- KPMG, **Guide: investir en Algérie**. 2010.
- 8- Ahmed Bouyacoub, **les PME en Algérie dynamisme et les limites institutionnelle**, in : Abedou A, Bouyakoub A, Lallement M, Madoui M, De la gouvernance des PME –PMI Regards croisés France – Algérie, L'Harmattan, 2006.
- 9- Agnès Bénassy-Quéré, Maylis Coupet, Thierry Mayer, **Institutional Determinants of Foreign Direct Investment**, April CEPII, No de Papier 05/2005.
- 10- UNCTAD, **World investment Report 2010** , Annex tables : A.I.13, in: [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)
- 11- Easson, A. (2001), **Tax Incentives for Foreign Direct Investment Part 1 : Recent Trends and Countertrends**. Bulletin for International Fiscal Documentation, Vol. 55.
- 12- WARRICH S., et HALLWARD-DRIEMEIER M., **Le climat de l'investissement : une donnée primordiale**, in : Finances et développement, FMI, Mars 2010.
- 13- John Lintjer, **Creating the Enabling environment for quality investment** , in: Global Forum guide de l'investissement et de l'investisseur : Algérie - invest 2002-2004.
- 14- Rasheed Khalid, Philip Levy & Med Salleem: **The World Trade Organization and the Developing Countries**, the opec Fund for international Development, Vienna Austria, April 2010.